الفصل الثالث

السكان والتنمية من منظور تاريخي

ألن سي كيلي وويليم بول ماك غريفي

منذ عام ١٩٥٠، كُتِبَت المجلَّدات عن عواقب النمو السكاني، الناجم عن فترة نشطة وإلى حد ما مثيرة للنزاع في الجدل السكاني الطويل بين أولئك الذين يقدِّرون أن النمو السكاني معاكس بدرجة كبيرة لخطوِ الرخاء الاقتصادي وأولئك الذين يرون أن تأثيراته ستكون متواضعة نسبياً، بل حتّى إيجابيَّة.[١] وأحد المظاهر التي تلفت الأنظار في هذا السيل المنهمر من الآراء الأكاديمية هو الميل لتحاشي ما يقدِّمه التاريخ من تبصُّر ووجهات نظر، وعوضاً عن ذلك تقديم نظريات وتفسير الشواهد ضمن نطاق قِصَر النظر والرؤية النَفَقيَّة : في إطار زمني قصير المدى وبتركيز على العواقب (الاقتصادية الكبرى أساساً) المحدودة. فمن ناحية، فإن مثل هذا التوجُّه قصير النظر والضيِّق هو مدعاة للسخرية، لأن الجدل السكاني ظل محتدماً طوال قرنين من الزمان؛ ومن ناحية أخرى، فإن هذا التوجُّه اللاتاريخي مسؤول جزئياً عن عجز المتجادلين عن الوصول إلى اتفاق وذلك لأن قواعد اللعبة لم يجر تحديدها بصورة حسنة.

وتحاول هذه المقالة إيجاد نوع من التوفيق المتواضع للجدل عن طريق النظر في موضوعين تاريخيين. الأول، هو أن المقالة تتفحَّص تاريخ الأفكار المتعلقة بالسكان في فترة ما بعد الحرب وتفسِّر «التعديليَّة (revisionism)» وهي تقييم «لا يثير الذعر» بالنسبة لعواقب عدد

السكان المهيمنة بين علماء الاقتصاد في الميدان. والثاني، هو أن المقالة تقدِّم مراجعة لكيفيَّة تمكُّن النمو الاقتصادي الحديث منذ الانقلاب الصناعي من التغلب على القيود التي فرضها النمو السكاني السريع، في نفس الوقت تماما الذي تغلَّب فيه على القيود الأخرى التي أبقت على معظم الجنس البشري في مستويات معيشيَّة منخفضة جداً طوال المائتي ألف سنه الأولى من وجوده كنوع من أنواع الكائنات الحية. إلا أنه قبل عملية التغيير هذه، وهي عملية لا زالت بالكاد في بدء مسارها في معظم الدول منخفضة الدخل، فإن التقدم يمكن أن يتوقف بفعل الكثير من الحواجز، من بينها النمو السكاني السريع. وهاتان الجرعتان من المنظور التاريخي لن تشفيا الأسباب الأساسية للخلاف، وهي الأسباب التي تكمن في الأساس في الشكوك التجريبية المحيطة بعواقب التغيُّر الديمغرافي. إلا أنها تستطيع، على أية حال، التخفيف من الخلاف عن طريق الإشارة بوضوح أكثر إلى المصادر المنهجية الهامة للجدل، وبالتالي تضع هذا الجدل على أرضية أكثر صلابة.

التعديليَّة: تاريخ لأفكار في الجدل السكاني

استيقظ الاهتمام بالعواقب السلبية للنمو السكاني السريع بين محللي قضايا السكان بفعل الرسالة الأصلية المثيرة للمخاوف حول الموضوع التي كتبها توماس مالثوس الموّقر والتي نشرت قبل ما يقرب من مائتي عام خلَت .[٢] وجرى ويجري تحدّي هذه النظرية التشاؤمية «التقليدية» بين الحين والآخر من قِبل المتفائلين حول قضايا السكان، وأحدث ما تم ذلك مع انتشار «التعديليَّة» وهي وجهة نظر تناهض التشاؤمية المالتوسيَّة ومعادية لنظريات الربط بين النمو السكاني والنمو الإقتصادي.

ومفتاح فهم التقييمات «الجديدة» لا يكمن في التركيز على اتجاه أثر النمو السكاني السريع. (وفي الحقيقة، يخْلُصُ معظم التعديليين أن الكثير من الدول النامية، إن لم يكن معظمها، ستستفيد من النمو السكاني الأبطأ.) بل إن المفتاح هو في تبنِّي منظور منهجي يسلِّط الأضواء على المدى المتوسط حتى المدى الأطول، مع الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات المباشرة وغير المباشرة، والتغذية الراجعة داخل الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وهذا يتناقض مع المنظور «التقليدي» الذي يؤكد على الآثار السلبية على المدى القصير التي

تشتقُّ مما يبدو وكأنه طبيعة ثابتة للموارد (أي تناقص العائدات)، ويقلِّل من شأن قدرة الأنظمة الاقتصادية على التكيُّف من خلال ديناميكيات تراكم رأس المال البشري والتغيُّر التكنولوجي.

ولا تتميز التعديليّة بتنبؤ أثر إيجابي صافي للنمو السكاني. وعوضاً عن ذلك فهي تؤكد أن: (١) هناك آثار معزِّزة على المدى المتوسط في مقابل التكاليف السلبية للنمو السكاني السريع على المدى القريب، (٢) وهذه الآثار يتمُّ حفزها مباشرة وغير مباشرة عن طريق النمو السكاني، (٣) والقوى التعويضية تخفِّف من الآثار السلبية/ المباشرة التي تسلَّط الأضواء عليها والتي تشتق بصورة رئيسية من العوائد المتقلِّصة للأراضي والبيئة والمعادن والغابات وغير ذلك من الموارد الشحيحة.

ومحاولة فهم الأسباب التي أدت إلى قيام النظرية التعديلية – وهي في الوقت الحاضر المنظور المسيطر لعلماء الديموغرافيا الاقتصادية في الولايات المتحدة – وكيف يمكن (أو ينبغي) التوفيق فيما بينها وبين المنظور التقليدي الأكثر، والأكثر إنذاراً بالنسبة لخطر عدد السكان، توفِّر مِرْشحاً تاريخياً مفيداً لمراجعة وتقييم الآثار الناجمة عن النمو السكاني على التنمية الاقتصادية. ومثل هذه المراجعة قد تكون أيضاً مفيدة في التنبؤ بطبيعة الجدل السكاني في التسعينات.

ليست بالفكرة الجديدة

قد يكون الأمر مفاجأة أن التفكير التعديلي ليس بتلك الجدَّة، لأنه يرتبط بالكثير من الأحداث في الثمانينات. وفي الحقيقة فإن مصطلح «التعديلية (revisionism)» قد يكون تسمية خاطئة، لأنه كما يقال، المنظور المسيطر لعلماء الاقتصاد في الولايات المتحدة العاملين في الميدان السكاني على مدى فترة ما بعد الحرب. وجرى توثيق هذا التفسير في ورقة بحث قدِّمت في ندوة علم الاقتصاد بمناسبة اليوبيل الفضي لنوبل التي عقدت في ستوكهولم في السويد[٣] والتي تفحَّصت بتفصيل كبير كتابات علماء الاقتصاد الذين ساهموا في تقريرين للأمم المتحدة وتقريرين آخرين للأكاديمية القومية للعلوم حول عواقب النمو السكاني.[٤] ولا يتَّسع المجال هنا لإعادة كتابة حتى ولو جزء صغير جداً من ذلك الدليل ولكن نتائج هذه التقارير الأربعة تستحق عمل تلخيص لها هنا.

كان تقرير الأمم المتحدة لعام ١٩٥٣ مشتملاً على بذور التطور المستقبلي (seminal) وفي الوقت ذاته غير منذر بالخطر (non-alarmist) بصورة مميَّزة. والفصول التي تدور حول الاقتصاد تسبق زمنياً بثلاثة عقود الأفكار الرئيسية التي ترتبط في الوقت الحاضر بالنظرية التعديليَّة. وبصورة خاصة، يسقط التقرير من الحساب نزعة اختصاصيِّي السكان إلى التركيز على «ثبات» الموارد ويحثُّ بقوة على تبني منظور للمدى الأبعد، حيث تعامل «الثوابت» كما لو كانت «متغيرات»، على حدٍّ تصوير التقرير للخصائص.[٥] وهذا يمثِّل الأساس المركزي التحليلي للتفكير الاقتصادي الحديث حول التغيُّر الديموغرافي. وفي الحقيقة فإن من بين الواحد وعشرين أثراً مباشراً التي تم سردها، بعضها كان إيجابياً (مثل الحجم والتنظيم)، وبعضها كان سلبياً (مثل العوائد المتقلِّصة)، وبعضها كان محايداً (مثل التكنولوجيا والتقدم الاجتماعي). وفي حين خمَّن تقرير الأمم المتحدة، شأنه شأن معظم التقديرات الحديثة، أن الأثر الصافي للنمو السكاني السريع في الدول النامية كان من المحتمل أن يكون سلبياً، إلا أن هذه النتيجة كانت حَذِرة، وبخاصة لأن التجارة الدولية والهجرة يمكن أن تخفِّف من النتائج، ولأن الآثار المترتبة على التوفير والاستثمار كانت، من الناحية النظرية على الأقل، غير مؤكَّدة تماما.[٦]

أما تقرير الأمم المتحدة لعام ١٩٧٣ فقد كان أكثر تشاؤماً بعض الشيء، يسلِّط الأضواء على عدة آثار للنمو السكاني على المدى الأقصر. وهذا صحيح بالنسبة للفصول التي تتحدَّث عن الغذاء، حيث استخدِمت المنهجية التقليدية التي تركِّز على الآثار المباشرة، وإلى حدٍّ أقل المناقشة المتعلقة بالآثار على التوفير والاستثمار. على أية حال، فإن الاستنتاج الجديد الأكثر أهمية كان النتيجة اللافتة للنظر القائلة إن الأثر السلبي الصافي للنمو السكاني على النمو في المخرجات بالنسبة للفرد الواحد لم تكن واضحة في البيانات. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الافتراضات المسبقة، عند علماء الديموغرافيا وصانعي السياسات، والقائلة إن الآثار السلبية للنمو السكاني على التنمية كانت كبيرة كمَّاً، فإن العجز على «تأكيد» هذا الافتراض بسهولة من خلال الارتباطات (correlations) البسيطة، حتى وإن كانت غير حاسمة، أبقى على الجدل السكاني حيَّاً وشجع على الإعلاء المستمر من شأن أصحاب النظرية التعديلية خلال العقدين التاليين.

وعلى النقيض من ذلك، يبدو تقرير الأكاديمية القومية للعلوم لعام ١٩٧١، لأول وهله، وكأنه «تقليدي» تماماً بل منذر بالخطر حقيقة. وتسرد الخلاصة التنفيذية التي كتبت بلغة حادّة حازمة، في مجرّد صفحات قليلة، أكثر من ٢٠ أثراً سلبياً للنمو السكاني، وتقلل من شأن الصلات الإيجابية، بل وتغامر بإعطاء تقييم كمي جريء يقول بأن ٢٥ بالمائة تخفيضاً في معدلات المواليد يمكن أن يرفع معدل نمو الدخل بالنسبة للفرد الواحد بمقدار الثلث. والتشاؤم في هذه الخلاصة محيِّر بقدر ما هو مضلِّل، لأن معظم الأوراق البحثيَّة الأكاديمية الرئيسية التي تكمن وراء التقرير، وبخاصة (ولكن ليس استثناءً) تلك التي كُتِبَتْ من قبل علماء الاقتصاد تعطي تفسيرات مختلفة. وفي حين أنه غالباً ما يستشهد بتقرير الأكاديمية لعام ١٩٧١ على أساس أنه التبرير العلمي الرئيسي للقلق الذي يبديه أنصار النظرية التحذيرية حول نمو السكان، إلا أن هذا التقييم ليس له، حقيقة، ما يبرره لأنَّه يعتمد إلى حدٍ كبير على الخلاصة التنفيذية وهو، وهذا ما يؤسف له، غير صادق مع الأدلة والمناقشة للإسهامات العلمية الهامة للدراسة. أما لماذا حدث هذا، فإنه يظلُّ أمراً محيراً. ومما يثير الدهشة، أن الخلاصة التنفيذية لم يجر عليها أي تدقيق قط من قبل معظم المشاركين في دراسة الأكاديمية؛ وزيادة على ذلك، فإنه لم يُذكر على الخلاصة اسم مَن قام بتحريرها. وبناءً على تحرٍ كامل لهذا الأمر، خلُصنا إلى أن الخلاصة التنفيذية من المحتمل بأكثر ما يكون أن تكون حرِّرت من قبل أحد المساعدين في هيئة العاملين في الأكاديمية، مع تأثير قوي من جانب وكالة التنمية الدولية في الولايات المتحدة، وهي المموِّل للمشروع.[٧] وعلى أية حال، لا ينبغي وصف تقرير الأكاديمية القومية للعلوم لعام ١٩٧١ على أنه يتبنى وجهة نظر أصحاب النظرية التقليدية/ التحذيرية؛ وفي الحقيقة، فإن التقرير، من حيث الكتابات العلمية لعلماء الاقتصاد المساهمين فيه، لا يختلف إطلاقاً عن تقرير الأمم المتحدة لعام ١٩٧٣ .

أما تقرير الأكاديمية القومية للعلوم لعام ١٩٨٦، فهو أكثر اتباعاً للتعديلية من بين الدراسات الرئيسية في فترة ما بعد الحرب. وقد كتب بصورة كاملة تقريباً من قبل علماء الاقتصاد، وتمثِّل الخلاصة التنفيذية التعاون الحقيقي بين العلماء الذين قاموا بجمع أوراق العمل. ويؤكد التقرير على الاستجابات الفردية والمؤسساتية للآثار الأولية للتغيُّر السكاني - ومن بينها، المحافظة (على الموارد) استجابة لشح (الموارد)، واستبدال عوامل الوفرة محل

عوامل الندرة في الإنتاج، والتجديد وتبني التكنولوجيا لاستغلال الفرص المربحة. وتعتبر هذه الاستجابات واسعة الانتشار، وينظر لها على أنها هامة من الناحية الكميَّة. كما يستعرض التقرير عدداً كبيراً من الدراسات التجريبية التي تنزع إلى إعادة تفسير القلق حول النمو السكاني السريع. وأربعٌ من هذه الاهتمامات جديرة بالملاحظة بصورة خاصة.

أولاً، وفقاً لتقرير الأكاديمية لعام ١٩٨٦، يعتبر القلق من أن النمو السكاني سيؤدي إلى استنزاف الموارد هو قلق في غير موضعه. فالعلاقة بين النمو السكاني واستخدام الموارد العالمية ليس قوياً كما زعم بذلك أنصار النظرية التحذيرية. وتعتمد هذه النتيجة على دراسات (١) محددات العرض من الموارد والطلب عليها (المرتبطة بأقوى ما يكون بمعدل الدخل للفرد الواحد)؛ (٢) والأثر النسبي للتغيُّر التكنولوجي الذي تحفزه الأسعار إزاء الحفز بطريق الصدفة على اكتشاف الموارد وفعالية استخدامها والتكاليف الأقل لاستخراجها؛ (٣) واستجابية المحافظة على الموارد في وجه ندرتها؛ (٤) وتقييم فعالية الأسواق والعمليات السياسية في تخصيص الموارد المستنزفة بمرور الوقت.

ثانياً، القلق من أن النمو السريع للسكان سيحدُّ بصورة ملحوظة من التوفير والاستثمار لا يجد دعماً من البيانات (المتاحة). وفي حين أنه ستحدث بعض الضحالة في رأس المال، فإنه لا يوجد تأثير شديد على النمو الاقتصادي، والنتيجة المتعلِّقة بالتوفير مبنية على العجز في الحصول على النتائج التجريبية النشيطة بدرجة معقولة لتوضيح أثر النمو السكاني والبنية العمرية على التوفير، مشتقة بصورة رئيسية (ولكن ليس بصورة استثنائية) من مقطع عرضي لبيانات دولية. والنتيجة المتعلقة بالاستثمار مبنية على تركيبة من التقييمات التجريبية ونماذج المحاكاة.

ثالثاً، القلق من أن النمو السكاني سيحوِّل الموارد بصورة كبيرة من تكوين رأس المال الفعلي الانتاجي إلى ما يُزعم أنه مجالات «أقل إنتاجية» مثل التعليم لا يجد تأييداً من البيانات (المتاحة). فالتسجيلات في القوائم التعليمية، التي اتسعت بصورة ذات دلالة حتى إزاء الضغوط السكانية، يجري تمويلها ليس عن طريق تحويل الموارد من الاستثمارات الأخرى بقدر ما هي عن طريق تخفيضات الإنفاق على التلميذ الواحد وعن طريق مكاسب الفعالية.

وفي حين أن هذا التخصيص يخفِّض كما يبدو في الظاهر من نوعية التعليم، إلا أن الأهمية الكميَّة لهذا الأثر يُحكم عليها على أساس أنها غير مؤكَّدة.

وعلى النقيض من ذلك، فإن القلق الرابع حول الآثار السلبية للنمو السكاني على تردي الموارد المتجدِّدة، حيث يصعب تحديد حقوق الملكية أو المحافظة عليها (على سبيل المثال الغابات المطيرة) يعتبر كأنه (أي القلق) لا مبرر له. ومن المهم الاعتراف أن هذه النتيجة، التي تؤيد التشاؤم السكاني، هي نفسها تعديلية في توجهها لأنها تركِّز صراحة على دور التغذيات الراجعة (أي غياب هذه التغذيات الراجعة).

وفي حين أن دراسة الأكاديمية القومية للعلوم عام ١٩٨٦، شأنها شأن معظم الكتابات التعديلية نظرت إلى الأثر الصافي للنمو السكاني السريع في الدول النامية على أساس أنه سلبي، إلا أن هذه النتيجة جرى التخفيف منها بعناية. وهي تستحق أن نورد لها استشهاداً لأنها تمثِّل في نَبْرتِها التقييم السائد لدى معظم الديموغرافيين الاقتصاديين في الولايات المتحدة على مدى فترة ما بعد الحرب: «عند أخذ كلِّ شيءٍ بعين الاعتبار، فإننا نتوصَّل إلى النتيجة النوعية القائلة إن النمو السكاني الأبطأ سيكون مفيداً للتنمية الاقتصادية للدول النامية».[٨] وهذه العبارة، التي جرى التفاوض عليها بكل مشقَّة للحصول على دعم إجماعي من قبل مجموعة العمل التابعة للأكاديمية، تمثِّل عدَّة صفات مميِّزة للتفكير الاقتصادي الحديث حول السكان: (١) النمو السكاني له آثار إيجابية وأخرى سلبية (ومن هنا جاء استعمال عبارة «أخذ كلِّ شيءٍ بعين الاعتبار»)؛ (٢) والحجم الفعلي للأثر الصافي ـ حتى فيما إذا كان قوياً أو ضعيفاً ـ لا يمكن تحديده بناءً على الأدلة المتاحة (ومن هنا جاء استعمال تعبير «النوعية»)؛ (٣) ولا يمكن معرفة أي شيء سوى اتجاه الأثر من معدلات النمو الحالي العالي (ومن هنا جاء استعمال عبارة «الأبطأ» وليس «البطيء»)؛ (٤) والأثر الصافي يختلف من دولة إلى أخرى ـ وفي معظم الحالات سيكون هذا الأثر سلبياً، وفي بعض الحالات إيجابياً، وفي البعض الآخر محايداً (ومن هنا جاء استعمال عبارة «الدول النامية»).

إن التقارير المختصرة الرئيسية في فترة ما بعد الحرب حول عواقب النمو السكاني مُلطَّفة في تقييماتها، وبخاصة تلك الأجزاء التي أسهم بها علماء الاقتصاد. ويبدو أن مفهوم

«الطوارىء» في النظرية التعديلية في الثمانينات هو نتيجة لثلاثة عوامل: (١) النفوذ المتزايد لعلماء الاقتصاد إزاء الآخرين في النقاشات السكانية؛ (٢) وكتابات جوليان سايمون (Julian Simon) الذي فرض كتابه المؤثِّر *المورد النهائي* (*the Ultimate Resource*) تهديداً لمؤسسة البرمجة السكانية/ تخطيط الأسرة وأثار أعداد العديد من المقالات المسحية (بما في ذلك تقرير الأكاديمية القومية للعلوم) التي فضحت بطريقة منتظمة نتائج عقدين من البحث التجريبي؛[٩] (٣) والمناخ السياسي في تلك الفترة. وفي حين أن المناخ السياسي قد تغيَّر منذ ذلك الوقت، فإنه أقل عامل مؤثِّر من العوامل المسؤولة عن نظرية التعديلية لأن المنظور التعديلي ظل مستمراً وقد يكون قد هيمن على التفكير طوال معظم فترة ما بعد الحرب، على الأقل بين الديموغرافيين الاقتصاديين البارزين في الولايات المتحدة.

مستقبل التعديليَّة

هل ستظل التعديليَّة تهيمن على التسعينات وما هو أبعد من ذلك؟ هل يستطيع تاريخ الجدل توفير حلول حول مستقبل هذه التعديلية؟ وهناك عدَّة عوامل موازية تفعل فعلها.

أولاً والأكثر أهمية هو أن التعديلية قد تكسب المزيد من القوّة نتيجة لتنامي مبدأ الحرية الاقتصادية في الثمانينات، والانتشار المتزايد لبرامج التعديلات الهيكلية في الدول النامية في خلال هذه الفترة، وانهيار الاشتراكية والادارة الاقتصادية المركزية وظهور اقتصاد السوق في دول الكتلة السوفيتية السابقة في التسعينات. والأسواق هي الآلية المؤسساتية الرئيسية التي تخفِّف من الآثار المعاكسة قصيرة المدى للنمو السكاني. وبعبارة أخرى، فإن الكثير، إن لم يكن معظم، الضغوط على الموارد يجري تسويتها في الأسواق ومن خلالها.[١٠] وعلى سبيل المثال، فإن أشكال الندرة (التي تتسبَّب مثلاً بفعل معدلات النمو السكاني السريع) تظهر دلالاتها بفعل الأسعار العالية والتي توسِّع العرض وتحدُّ من الطلب بصورة أوتوماتيكية ومرنة وغالباً بصورة سريعة. وعلى النقيض من ذلك، فحيثما تكون الأسواق مشوَّهة أو محكومة، بصورة رئيسية من قبل الحكومات، فإن الآثار المعاكسة للنمو السكاني سوف تستمر، وقد تتضخَّم في بعض الحالات. وقد يكون ظهور الأسواق غير المقيَّدة نسبياً أهم عامل بمفرده سوف يقوم بكبت آية آثار سلبية للنمو السكاني السريع في العقد القادم وما بعده.

ثانياً، تساعد العديد من الجهود التي بُذلت في العقد الماضي لتحرير وتوسيع العلاقات الدولية على تشجيع التعديلية أيضاً. فعمليات التعديلات الاقتصادية المطلوبة لخدمة أحد العوامل الذي ينمو بسرعة نسبياً مثل السكان/ العمالة يجري تسهيلها بصورة كبيرة في البيئة التي يتحرك فيها رأس المال والعمالة والسلع بحرية نسبية، والتي يمكن أن تحلَّ، إلى حدٍّ ما، محلَّ تدفقات ذلك العامل. ومن الصعب التنبؤ بخطو وتوزيع القوى التحريريَّة من مثل تطوير القطاع الخاص والتوسع في التجارة وشكل الحكم الأكثر فعالية والأكثر ديموقراطية، والتي تكون متقدمة في الكثير من المناطق، وإن كانت إفريقيا أكثر الاستثناءات أهمية.

ثالثاً، سيؤدي انتشار وتبني التكنولوجيا في الإنتاج إلى إسكات أثر النمو السكاني السريع ويعمل على تغذية راجعة قوية في النظام. ومن الناحية النظرية، يمكن توضيح هذا الأثر برسم صورة تناقضية لبيئة فيها تركيبة إنتاجية، على سبيل المثال من رأس المال والعمالة، محدودة، وفي الحالات المتطرِّفة تركيبة إنتاجيّة «ثابتة». فالزيادة في نمو أحد العوامل يمكن أن تسبِّب بطالة أو عمالة غير كافية، مالم يحدث شيء يحفز نمو عامل مكمِّل. ويوضح جزء كبير من أدبيات النظرية التعديلية يوضح القوى الأوتوماتيكية (قوى التغذية الراجعة) التي تسبِّب نمو العامل التكاملي. على أية حال، وإلى حدٍّ أن خيارات الانتاج غير «ثابتة» ولكنها «مرنة»، من خلال إتاحة التكنولوجيات البديلة، فإن هناك حاجة أقل للتعامل مع النمو السكاني السريع من خلال نمو المدخلات المكمِّلة.

ويقف الجدل السكاني الآن على أرض صلبة. والتحول في التفكير غير مبني على دلائل تجريبية جديدة ومقنعة بل على تبني منظور منهجي. وسوف تستمر الاهتمامات الغريزية والحقيقية بالنمو السكاني السريع في إلهام البعض على التركيز على الآثار المباشرة قصيرة المدى، ولكنَّ هذه الاستراتيجية ستفشل في إقناع علماء الاقتصاد المحترفين.

وتمثِّل قوة وطبيعة «التغذيات الراجعة» التي قد تخفِّف أو تُحدث انعكاساً في الآثار السلبية الأولية للنمو السكاني المجال الباقي للخلاف في الجدل السكاني. ويفشل المحذِّرون في توقُّع مثل هذه التغذيات الراجعة وهم يقلِّلون من شأنها سلفاً، وفي بعض الأحيان عن

طريق محاولة تغيير «قواعد المشاركة العلمية» والمحادثة. وعلى سبيل المثال، يعلق ناتان كيفتز (Nathan Keyfitz)، وهو ديمغرافي مميَّز ولامع على «التغذيات الراجعة» بقوله:

> لا يتحدَّد المدى إلا بخيال الكاتب، والمجال لممارسة الذكاء مجال واسع... وأسلِّمُ بأن الأثر المباشر هو أولي، وأن عِبء إقامة الدليل يقع على عاتق مَن قام بإدخال أثر متوسط يمكن له أن يزعج الأثر المباشر الأولي.[١١]

ولا ينبغي للعلم السليم إلا أن يتطلب التحليل المتوازن الذي يأخذ التغذيات الراجعة بعين الاعتبار. وقد أدخل أصحاب النظرية التعديلية هذا التوازن في الجدل السكاني. وهذا الإسهام سيكون ثابتاً.

ويساعد تبصُّر رئيسي للتعديلية ـ القائل بأن العواقب السلبية للنمو السكاني تكون أكبر ما يكون عندما يجري حجب التغذيات الراجعة بسبب فشل السوق – على وضع جدول أعمال الجدل السكاني. فقد يركِّز المتشائمون على الجوانب السلبية حيث تكون التغذيات الراجعة ضعيفة (كما هي الحال بالنسبة لاستخدام الموارد المتجدِّدة في الأوضاع التي تكون المعلومات فيها غائبة). وقد يقدِّم المتفائلون أمثلة مغايرة. إلا أنه إذا كان هذا الحوار والبحث قد قُدِّم بصورة صريحة لتقييم القوة التجريبية للتغذيات الراجعة استجابة للنمو السكاني السريع، فإنه يمثل حواراً صحيّاً، مهما تكن النتائج.

السكان والتنمية قبل الانقلاب الصناعي

بعد طرح نظرية مالثوس جانباً، ظل علماء الاقتصاد يسعون للتوصُّل إلى نتائج تقوم على التجريب حول العلاقات الاقتصادية الديموغرافية. وأدى هذا البحث إلى إعادة تفحُّص للفترة الزمنية ذاتها في ماضي أوروبا التي كانت الملهم لتشاؤم مالثوس في «مقالة حول المبدأ السكاني (An Essay The Principle Of Population)» التي نشرت في عام ١٧٩٨. وبدأ المؤرخون الاقتصاديون والديموغرافيون، قبل ثلاثة عقود مضت، يسألون مرة ثانية، بموضوعية أكبر وبيانات (معلومات) أكثر تفوقاً، وبعلم قياسات اقتصادية أفضل، حول ما إذا كان النمو السكاني السريع يعيق التنمية على المدى البعيد. وفشل مالثوس من البداية في توقُّع القدرة على زيادة الاستهلاك والانتاج اللذين نجما عن تراكم رأس المال والابتكار التكنولوجي،

وبخاصة في الزراعة. وبالنتيجة، فقد أفرط في تقدير الأثر السلبي للنمو السكاني. ولكن إذا أعدنا النظر في ماضي بلاده، فقد كان مُحقّاً في جوانب هامة. وبصورة محدَّدة، كان المجتمع الزراعي الفقير في إنجلترا وويلز قبل عام ١٨٠٠، بما فيه من أسواق غير متطوِّرة وتوزيع غير عادل للدخل بين الفقراء الذين لا يملكون أرضا وطبقة أصحاب الدخل من الأرض، مُجْهداً وأصبح أكثر سوءاً نتيجة لإجراءات مثل معدلات الأجور والنصيب من الدخل الذي يذهب للعمال. وفي الفترات التي كان عدد السكان فيها ينمو بسرعة، كان مُلاَّك الأراضي يُثْرون على حساب العمال الذين لا يملكون الأرض.

ويثير الدليل التاريخي، الذي نَصِفُه باختصار فيما يلي، السؤال القائل: إلى أي مدى يكون التاريخ فيه مفيداً في وصف أثر النمو السكاني في أفقر الدول اليوم، وبالنسبة لأفقر الفئات في هذه الدول؟ وإلى الحدِّ الذي تستنسخ الأوضاع بين الفقراء في الوقت الحاضر الأوضاع التي كانت سائدة في الماضي، فإن النتائج التاريخية التي يتم التوصل لها تصبح مفيدة. وزيادة على ذلك، فإن معدلات النمو السكاني، والتي غالباً تتجاوز الثلاثة بالمائة في العام منذ الخمسينات هي أكثر سرعة بكثير مما سبق وأن عُرف على مدى فترات زمنية طويلة في التاريخ الأوروبي. ولما كانت البيانات القطاعية لفترة ما بعد عام ١٩٥٠ تفشل في إظهار أثر سلبي مضطرد لنمو السكان السريع على معدل دخل الفرد الواحد، فإنْ التحدي الذي يواجه التحليل الديموغرافي الاقتصادي يتمثَّل في تخطيط الحدود، زمانياً ومكانياً، التي تفصل الأوضاع التي سادت في عهد مالثوس عن الأوضاع السائدة اليوم (أي تحديد تلك الأوضاع التي يمكن فيها استيعاب النمو السكاني بعملية التغذية الراجعة التي تسمح بالنمو الاقتصادي المستديم).

ما هي أهمية البيانات التاريخية لتجربة الوقت الحاضر

ما هو الدليل على أن النمو السكاني السريع يعيق التنمية الاقتصادية؟ واذا أخذنا جميع الدول وفترات زمنية جزئية بعين الاعتبار، فإنه يبدو، بناء على الأدلَّة المأخوذة من دراسات قطاع من الدول ما قبل السبعينات وبضمنها السبعينات، فإنه لا يوجد ربط بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي. وتدلُّ الدراسات التي جرت مؤخراً أن تأثيراً سكانياً سلبياً قد

يكون قد ظهر خلال الثمانينات؛ إلا أن الحجم الكمي لهذا التأثير ونشاطه وأسبابه لم يتم تحديدها بعد . وزيادة على ذلك، فإن مثل هذا الدليل التقاطعي الدولي (cross-country evidence) لا بد من تفسيره بحذر شديد، وتعزيزه بالمعلومات التاريخية وغيرها من المعلومات، للحصول على صورة أوضح للعلاقات الديموغرافية الاقتصادية.

وتجربة النمو الاقتصادي منذ عام ١٩٤٥، وبخاصة في الفترة الزمنية التي أعقبت أزمة النفط عام ١٩٧٣، تجربة فريدة في التاريخ الانساني. فقد تنامى الدخل بصورة أسرع، وعلى أساس أكثر استدامة، من أي فترة زمنية سابقة منذ أن أصبح جمع البيانات متاحاً. وتنامى معدل الانتاج بالنسبة للفرد الواحد في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المتقدمة (OECD). بمعدل تراكمي سنوي حوالي ثلاثة بالمائة، في الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٩١؛ فمعدلات النمو المستديم على مدى أية أربعة عقود منذ عام ١٨٠٠ لم تزد قط على ١ر٤ بالمائة في السنة، ومن المؤكد أنها كانت أدنى من ذلك في جميع الحقب السابقة وبالنسبة لكل اقاليم العالم.[١٢] كما كان من الممكن بسهولة للآثار المنتشرة للتكنولوجيات الجديدة، والحافز على النمو في الدول الفقيرة الذي ولّده الطلب في الدول المتقدمة، أن تخفي، في الدراسات التقاطعية أو في معظم البيانات المتسلسلة زمنياً المتاحة، أية آثار سلبية يمكن قياسها لنمو السكان في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

وبصورة رسمية أكثر، قد تختلف آثار النمو السكاني مع معدل نمو المخرجات بالنسبة للفرد الواحد. وعلى سبيل المثال، يمكن الافتراض أن المعدلات العالية للنمو الاقتصادي توفّر المزيد من الموارد كي تتراكم. وهذا، بدوره، يوفّر الوقت والموارد لمواجهة الآثار السلبية للنمو السكاني على المدى القصير من خلال العوائد المتقلّصة. وهذا السيناريو المحتمل حدوثه، إذا كان صحيحاً، جرى تعزيزه إيجابياً في الستينات والسبعينات بفعل التدفقات الواردة من رأس المال، وتأثّر سلبياً في الثمانينات بالحدّ الفعلي لواردات رأس المال. ويمكن الاستشهاد بافتراضات أخرى لشرح السهولة النسبية «للتلاؤم» مع النمو السكاني السريع في بيئة من النمو الاقتصادي السريع. وعلى أية حال، فإنه لا يمكن إلا بتطبيق منظور أبعد مدى، أي لقرون وليس مجرد عقود، للتفاعل بين الديموغرافيا والتنمية القيام بتوضيح كيف يتفاعل العاملان. والنظرة إلى الماضي يحتمل أن تكون مفيدة في تعلّم الدروس حول الحاضر

والمستقبل، لأن أجزاء كبيرة من العالم لا زالت في حالة فقر مدقع، وليس أمامها سوى توقعات قليلة للتحسُّن الفوري، ولا بد لها أن تتوقع زحفاً إلي أعلى للخروج من الفقر قبل أن تستطيع الأنظمة الاقتصادية أن تعمل كما تعمل في الدول المتقدمة.

الاقتصادات قبل العصر الصناعي

يمكن النظر إلى الدول ذات الدخل المنخفض في الوقت الحاضر، والدول التي كانت ذات دخل عالٍ قبل عام ١٨٠٠ عندما كانت هي الأخرى فقيرة في ذلك الوقت على أساس أنها أنظمة أسواق مشوَّهة وتؤدي وظائفها على نحو سيىء، فاقدة توازنها وبالتالي فهي عاجزة عن تحقيق تخصيص فعال للموارد. فقد كانت المؤسسات الضعيفة والحكومات سيئة الأداء شائعة في كل من هَذين الزمانين والمكانين. فالانقلاب الصناعي جَلَب معه تعاون الأسواق واستفاد من الاقتصادات واسعة النطاق وجعل من الممكن تقسيم العمل وإحراز المكاسب من التجارة التي رفعت الدخول في أوروبا منذ عام ١٨٠٠ فصاعداً. ولكن قبل حدوث هذه التغيُّرات، كانت الأسعار في الغالب على جانب الخطأ ـ فالأسواق لم تستطع دائماً إحداث التوازن بين العرض والطلب، وكانت عدم الفعالية وتخصيص الموارد بصور خاطئة من الأوضاع المعتادة في الحياة الاقتصادية. وهذه السمات لها آثار سلبية إلى حد اليأس على رفاه معظم الناس، ولكن بخاصة الفقراء منهم. ومعظم الناس عملوا وتاجروا داخل إطار سوق محليَّة غالباً ما تميَّزت بالاحتكار وعدم الفعالية والقدرة الضعيفة على الاستجابة إما للمأساة أو للفرصة المتاحة. وقبل القرن الثامن عشر، على سبيل المثال، لم يكن هناك بالفعل أي تغيير في نسبة سكان العالم الذين يعيشون في المدن، وهذا دليل على الركود الكلي طويل المدى.[١٣]

إنجلترا من عام ١٢٠٠ حتى عام ١٧٥٠ بالنسبة لمالثوس كان التحدي الفعَّال هو النمط الهندسي للسكان الذي يضغط على توسُّع أبطأ حسابي لإمدادات الغذاء. يقول مالثوس: «يزداد عدد السكان، إذا لم يجر كبح جماحه بنسبة هندسية. أما العيش [أي إنتاج الغذاء] فلا ينمو إلا بنسبة حسابية. والمعرفة البسيطة بالأعداد تظهر كم هائلة هي القوة الأولى بالمقارنة مع الثانية».[١٤] (وإزاء غياب الدليل على ذلك، فقد تخلَّى مالثوس عن هذه

المعادلة في الطَبْعات ما بين عام ١٧٩٨ و ١٨٠٣ من مقالته.) وفي أطول فترة التي يوجد عنها بيانات يمكن إخضاعها للتحليل التجريبي، أي في إنجلترا على مدى القرون من عام ١٢٠٠ حتى عام ١٧٥٠، ربما كان التغيُّر السكاني هو السبب المهيمن على التغيرات طويلة المدى في الأجور والإيجارات والأسعار الصناعية وتوزيع الدخل. واستوعب الاقتصاد النمو السكاني بحوالي ٠,٤ بالمائة في السنة مع تأثير قليل على هذه المتغيِّرات الرئيسية. وعلى أية حال فإن الانحرافات الهامة للنمو السكاني فوق خط الاتجاهات هذا يبدو أنه يستخلص نتائج جديرة بالملاحظة. ويقدِّر رونالد دي لي (Ronald D.Lee) أن ١٠ بالمائة زيادة في عدد السكان أدت إلى انخفاض الأجور بنسبة ٢٢ بالمائة؛ ورفعت الايجارات بنسبة ١٩ بالمائة؛ وخفَّضت الأسعار الصناعية بالنسبة للإنتاج الزراعي بنسبة ١٣ بالمائة؛ وخفَّضت نصيب العمل من الدخل القومي بنسبة ١٤ بالمائة. وفي أعماله الأحدث من ذلك، وَجَد لي استجابة أقل مرونة بعض الشيء في الأجور بالنسبة لنمو السكان على مدى هذه القرون، مع انخفاضٍ في النسبة المئوية للأجور مساوٍ للنسبة المئوية للزيادة في معدل نمو السكان فوق خط الاتجاه. وجرى توضيح أن أثر نمو السكان على الأجور وتوزيع الدخل ما بين العمل والأرض ورأس المال هو أثر قوى تماماً بالنسبة لمختلف طرق النمذجة.

ولربما تكون النتائج التوزيعية للنمو السكاني السريع هامة أو أكثر أهمية من مجموع الآثار الناجمة على النمو الاقتصادي. وتتفق هذه النتيجة مع تحليل ديفيد وير (David Weir) لبريطانيا العظمى وفرنسا على مدى ثلاثة قرون من عام ١٥٠٠ حتى عام ١٨٠٠، الذي يستنتج فيه أن «نتائج النمو السكاني السلبية جداً بالنسبة للأجور الحقيقية جرت موازنتها بنتائج إيجابية قوية بنفس الدرجة بالنسبة للأجور».[١٦]

والنمو السكاني فوق المعدَّل البطيء إلى حدٍ ما، الأبطأ بكثير من نسبة الاثنين بالمائة في العام التي يشار لها عادة على أساس أنها النمو السكاني السريع يحابي ملاك الأراضي على حساب العمال ونصيب العمل المخفَّض من إجمالي الدخل. وفي إنجلترا، كما في القارة (الأوروبية)، كانت فترات النمو السكاني السريع وزيادة الأسعار هي أيضاً فترات هبطت فيها الأجور الحقيقية وارتفع السعر النسبي للمواد الغذائية. وكان

للنمو السكاني آثار قوية يمكن التنبؤ بها، مفيدة لبعض الطبقات الاجتماعية ومدمِّرة للطبقات الأخرى.[١٧]

اليابان الإمبراطورية (MEIJI JAPAN). ظهرت هذه النتيجة الخاصة بأوروبا في شكل مماثل في اليابان كذلك. وعرضت دراسة تجمع ما بين أدوات نمذجة التوازن العام الحاسوبي الشكلي والبيانات الخاصة باليابان الامبراطورية السؤال التالي: ماذا كان سيحدث لتاريخ الاقتصاد الامبراطوري لو أن النمو السكاني تضاعف ثلاث مرات من ٠,٩ إلى ٢,٧ بالمائة في العام ليقترب من الضغوط الديموغرافية في الدول النامية اليوم؟[١٨] وكانت النتائج مثيرة للدهشة. فقد كان أثر النمو السكاني السريع على اليابان الإمبراطورية سيكون قليلاً جداً: ولكانت مستويات المخرجات بالنسبة للفرد الواحد والتحول للمدن والتحول للتصنيع ستكون أدنى بنسب ٧,٧ و٤,٤ و ٣,٨ بالمائة على التوالي فقط. وأسباب ذلك مشابهة لما حدث في أوروبا. فعلى المدى القصير حدثت ضحالة في رأس المال وتدنى متوسط إنتاجية العمال، ولكن على مدى ربع قرن، كان هناك تغذيات راجعة معزِّزة على التوفير ونسبة رأس المال إلى المخرجات، وإنتاجية رأس المال. وكان من الممكن أن تؤدي هذه التغذيات الراجعة إلى كبت العوائد المتقلِّصة الأولية إلى قوة عمل أكثر عدداً ومعدلات اعتماد أعلى. وأظهر نموذج المحاكاة أن النتائج الإجمالية للنمو السكاني السريع يمكن أن توجد لا في الأعداد المتحصِّلة فحسب بل في توزيع الآثار بين أصحاب العمل ورأس المال كذلك.

تجربة بقيّة أوروبا. قام ديفيد وير مؤخراً بالتوسع في تحليل دراسة الحالة البريطانية إلى المملكة المتحدة وهولندا وبلجيكا وفرنسا والمانيا وايطاليا واسبانيا، موضحاً استجابة سلبية من قبل الاجور للنمو السكاني على مدى ٦ فترات زمنية كل منها ٥٠ عاما، ما بين عام ١٥٠٠ وعام ١٨٠٠ وخَلُص وير إلى أن «النمو السكاني في أوائل العهد بأوروبا الحديثة ليس له نتائج سلبية على الأجور الحقيقية فحسب، بل ان هذه النتائج أكبر في حجمها مما كان سينتج عن تغيرات بسيطة في نسبة الأرض/ العمل.»[١٩] ولكنَّ هذه هي نتيجة مشروطة. فقد حدَّد فرقاً حاداً بين المناطق «الناجحة» وهي المملكة المتحدة وهولندا وبلجيكا، والمناطق الأربعة الأخرى: «كان لأي نمو سكاني إيجابي في معظم أنحاء أوروبا

نتائج سلبية، في حين سمح النمو الاقتصادي في المملكة المتحدة وهولندا وبلجيكا بحدوث نمو متواضع بدون تدنيات في الأجور الحقيقية.» وهذه النتيجة جعلته يفترض أن قدرة هذين الاقتصادين على استيعاب النمو السكاني دون تدنيات في الأجور الحقيقية قد تحسَّنت في القرن السادس عشر، وبخاصة بعد عام ١٧٥٠ مباشرة قبل بداية النمو الاقتصادي الحديث. «ويبدو أنه كان هناك تحوُّل إلى «النمط» الحديث المتمثِّل في علاقة تقاطعية بين القطاعات بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.»[٢٠]

دروس للدول النامية في الوقت الحاضر

ما هي الدروس التي تنطبق على الدول النامية في الوقت الحاضر ويمكن استشفافها من التجربة التاريخية للدول المتقدمة الآن؟ ويدلُّ هذا التقويم التاريخي أن هناك عاملين رئيسيين يعتبران أساسيين للصلات بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي. أولا، يبدو أن التعامل مع النمو السكاني السريع يكون على أفضل ما يكون في الأوضاع (١) التي تكون المؤسسات (مثل الأسواق وسياسات الحكومات) فيها متطورة بصورة جيدة ويمكنها التخفيف من وطأة الآثار السلبية للنمو السكاني القصيرة المدى، (٢) والتي تكون فيها قوى كبيرة تشجع نمو الانتاجية في الزراعة،مما يصل بها إلى تحوُّل في نصيب إجمالي القوة العاملة من أعمال الزراعة ذات الانتاجية الأدنى إلى الأعمال غير الزراعية ذات الإنتاجية الأعلى. ثانياً، أن نمو الأسواق وغيرها من المؤسسات وزيادات الإنتاجية الزراعية سارا جنباً إلى جنب ويداً بيد.

نمو الأسواق

من الناحية التاريخية، ساعدت الأسواق القوية وغيرها من المؤسسات على زيادة التكيُّف الفعال مع النمو السكاني. وساعدت الأسواق المحسَّنة على التصدي للآثار السلبية للعوائد المتقلِّصة وذلك عن طريق استنباط التعديلات في استخدام الموارد، وتراكم رأس المال، والابتكار الزراعي. واختلفت القدرة على التكيُّف وخطوِ التطور الاقتصادي بصورة ملحوظة من فترة زمنية إلى أُخرى ومن دولة إلى أخرى، كما يحدث في الوقت الحاضر.

والسياسات الحكومية – الهامة في الدول النامية في الوقت الحاضر– ربما كانت أقل أهمية من استجابات السوق في التاريخ الأوروبي المبكِّر، إلا اذا اعتبر المرء بطبيعة الحال أن تطوير المؤسسات الخاصة والغياب النسبي للسياسات الحكومية المعاكسة كان علامة فارقة في النجاح الأوروبي. وكانت هذه العملية الخاصة بالتغير المؤسساتي والسوقي بطيئة وغير مستقرة وغير كاملة حتى في تلك الاجزاء من أوروبا التي قادت الانقلاب الصناعي. وتحقَّق الانتقال إلى التنمية المستديمة في جزء كبير منه عن طريق بناء الأسواق الأكثر فاعلية وتخفيض الكثير من أشكال فشل السوق التي أعاقت التخصيصات التي تشجِّع على نمو الموارد –وهي نفس القوى التي حكَمَت حجم واتجاه آثار النمو السكاني السريع. ورغم أن الصناعة والتصنيع هما اللذان كانا على رأس هذا التحوُّل، فقد كانت المشكلة الدائمة هي كيفيَّة التغلُّب على مقاومة التغيير في المجتمعات الزراعية التقليدية التي انطلقت منها البرجوازية الجديدة.

نمو انتاجية العمل الزراعي

في الوقت الذي كانت تتطوَّر فيه الاسواق والمؤسسات، كانت قوة أخرى –ثورة إنتاج زراعي– مسؤولة عن الكثير من النجاح الذي شاهدناه في الانقلاب الصناعي، وبصورة هامة النجاح في التعامل مع النمو السكاني السريع. وقبل الانقلاب الصناعي، كانت الغالبية الساحقة من عمال جميع الدول والمناطق من المزارعين. وباستثناء صفوة المجتمع، فإن ما يصل إلى ٨٠ بالمائة من الاستهلاك كان على شكل مواد غذائية. وكانت إنتاجية المزارع منخفضة جداً بحيث لم تسمح للكثير من العمال العمل في الأعمال غير الزراعية.

وصاحب بداية الانقلاب الصناعي، ظهور اتجاه استثنائي وغالباً ما جرى تجاهله في إنجلترا وبالتالي في عدة دول أوروبية وفي مناطق من المستعمرات الأوروبية – وهو نمو كبير مستديم في إنتاجية المزارع. وتصاعدت إنتاجية عمال المزارع في تصنيع الدول الأوروبية بحوالي الثلثين من معدَّل التحسُّن في التصنيع، مما سمح بتحوُّل سريع في العمالة بعيداً عن الزراعة نحو التصنيع الأكثر إنتاجية. وبدون هذا التطور، فإن خطو نمو

المخرجات غير الزراعية كان سيكون أبطأ بكثير.[٢١]

فهل كان الانقلاب الصناعي سيكون في وضع حرج كليةً لو أن انتاجية عمال المصانع لم تتحسَّن؟ والجواب على هذا السؤال يذهب إلى صميم القضية المعاصرة المتمثلة فيما إذا كان نمو السكان في الريف، وما يستتبع ذلك من نتيجة مفادها أن الانتاجية العمالية كان من المحتمل لها أن تكون متردية، قد يضع حاجزاً صعباً أمام الدول ذات الدخل المنخفض التي تَجْهد في تحقيق التحول من الفقر إلى التنمية الاقتصادية المستديمة.

وحتى وقت متأخر مثل عام ١٨٨٠، كان لدى الدول التي نطلق عليها صفة الدول المتقدمة أكثر من نصف قوَّتها العاملة تعمل في الزراعة --وهي نسبة هبطت بالتالي بصورة دراما تيكية. ففي اليابان، على سبيل المثال، هبطت نسبة العمال الزراعيين من ٧٥ إلى ٥١ بالمائة ما بين عامي ١٨٨٠ و١٩٠٠، في الوقت الذي كانت الانتاجية في المزارع تزداد بمعدلات غير مسبوقة متثملة في اثنين بالمائة في العام. ومعنى هذا أنه كان يجري هناك تحوُّل مزدوج: تحوُّل العمال بعيداً عن الزراعة، وتقدُّم تقني يسمح بإنتاجية أعلى بين العمال الذين ظلُّوا يعملون في الزراعة.[٢٢]

وفي معظم الدول المتحوِّلة للصناعة، تنامت مشاركة المرأة في قوة العمل غير الزراعية بسرعة كذلك، مما أضاف إلى تكلفة الأطفال المتزايدة، والتدني في نسبة المواليد الناجمة عن ذلك، والتحولات الديموغرافية في المواليد والوفيات المنخفضة. وبدون هذه التحولات في قوة العمالة، فإن تكلفة حمل الأطفال لم تكن لتزداد، ولما هبطت نسبة المواليد بالسرعة التي تمَّت بها ولنجم عن ذلك استمرار الفقر.

تحولات قوة العمل في العقود الأخيرة

لا يوجد لدى الدول منخفضة الدخل الحالية تجربة في التغير السريع في قوة العمل بما يشبه تجربة الدول الصناعية، لا تاريخياً ولا مؤخراً. وفي الحقيقة، حتى في الفترة الزمنية منذ عام ١٩٦٠، كانت الدول الصناعية تقوم بتحويل اقتصاداتها ومجتمعاتها بسرعة أكبر من الدول منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل (انظر جدول١). وبالنسبة للاقتصادات ذات الدخل المنخفض، باستثناء

جدول ١. تدنيات المواليد ونصيب قوة العمل الزراعية، مجموعات دول مختارة، ١٩٦٠ - ١٩٩٠٪

	التغيرُّ في معدلات إجمالي المواليد ١٩٦٠-١٩٩٠ (٪)	التغيرُّ في نصيب قوة العمل الزراعية ١٩٦٠-١٩٩٠ (٪)
الدول ذات الدخل المنخفض أ	-٦	-١٥
الصين	-٢٧	-٩
الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى	-٢٩	-٣٠
الدخل ذات المتوسط الأعلى	-٣٩	-٦١
الدول الصناعية	-٣٩	-٦٩

أ باستثناء الصين

Sources: For fertility data, World Bank, Internal World Bank Data System, Washington, DC. For labor force data, United Nations, PC/METS: Macroeconomic Data System, New York, 1991.

الصين، تدنت معدلات إجمالي المواليد بنسبة ٣٠ بالمائة في الفترة ١٩٦٠-١٩٩٠، وتدنى نصيب قوة العمل الزراعية بنسبة مئوية مماثلة. وبين الدول الصناعية والدول ذات الدخل المتوسط الأعلى، تدنَّت معدلات إجمالي المواليد بنسبة ٣٩ بالمائة، وتدنى نصيب قوة العمل الزراعية بأكثر من ٦٠ بالمائة. ولم تتغيَّر الدول ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط الأدنى إلا بأقل كثيراً وفق هذه المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية. ووفق هذه المقاييس، كان معدَّل التحوُّل، حتى في العقود الثلاثة الماضية، أسرع بكثير في الدول المتقدمة مما هو عليه في الدول ذات الدخل المنخفض وذات الدخل المتوسط الأدنى. ونمو الانتاجية الزراعية المنخفض في الكثير من الدول النامية هو جزء كبير من تفسير ذلك.

ولا تقوم الدول ذات الدخل المنخفض، من ناحية نسبية ومع بعض الاستثناءات الهامة، بتحويل اقتصاداتها بسرعة كافية تقريباً لتجنُّب المزيد من التخلف وراء الدول الصناعية. وقد تكون أسباب الفجوة المتزايدة في الدخل العوامل المترابطة المتمثِّلة في العجز في التكيُّف مع نسبة المواليد العالية وفقدان الابتكار في الزراعة. وهذه العوامل، بدورها، ترتبط بالسياسات الحكومية غير المناسبة والأسواق سيئة التطوُّر، وفي الحقيقة بسبب أثر الحكومات على الأسواق.

عواقب الركود الريفي

يظل الكسل الريفي، الذي يتميَّز بالنمو المحدود في الانتاجية أو في غياب هذا النمو كلية، وكثافة السكان المتزايدة، والقدرة المحدودة على التغيير من الأمور الشائعة، وبخاصة في إفريقيا وجنوب آسيا، حيث تعتمد انتاجية عمال المزارع المتصاعدة على مصادر غير ذاتية خارجية النمو في مجال التغيُّر التقني. فما الذي يفسِّر هذا الكسل؟ إن أحد التفسيرات هو أنه على الرغم من أنه قد يكون متاحاً اليوم من التكنولوجيات أكثر مما كان متاحاً على مدى التاريخ، فإن القليل من هذه التكنولوجيات مجدية اقتصادياً للعمال الريفيين الذين يفتقرون للمهارات ورأس المال حيث سياسات الحكومات تحابي (تطوير) مناطق المدن. وتتطلَّب القدرة على «التعامل مع» النمو السكاني السريع استجابة تكنولوجية «مرنة» للعلاقة سريعة التغير بين نسبة العمال إلى الأرض ونسبة العمال إلى رأس المال. والقليل من الدول ذات الدخل المنخفض وذات الدخل المتوسط الأدنى هي التي استوعبت دروس التجارب السابقة، مما نتج عنه معاناة الكثير من الدول من الركود في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبخاصة في الزراعة.

وستكون زيادة انتاجية العمالة في الزراعة أمراً صعباً في الدول الافريقية والآسيوية الجنوبية التي تواجه زيادات كبيرة مستمرة في الحجم المطلق لقوى العمل الزراعية. وكينيا، على سبيل المثال، يمكن أن تمرَّ بزيادة تسعة أضعاف في حجم قوة العمل الزراعية فيها بحلول عام ٢٠٥٠ .[٢٣] وعلى النقيض من ذلك، كانت قوة العمل الزراعية في اليابان تدنَّت بالفعل من حيث الأعداد المطلقة بحلول عام ١٩٩٠؛ وفي كوريا بدأت هذه الأعداد في التدني في عام ١٩٥٥؛ وفي البرازيل في عام ١٩٧٠ . وتزايدت قوة العمل الزراعية في مصر بما يقرب من النصف ما بين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٠، على الرغم من إدخال الزراعة الآلية، في الوقت التي زادت نسبة المواليد العالية وركود انتاجية العمل فيه من الفقر في الريف.[٢٤]

وتقدُّم بعض الدول الصناعية الحديثة تناقضاً منعشاً للآمال. ففي العقدين الماضيين، مرَّت عدة دول في شرق وجنوب شرق آسيا بنمو سريع في إنتاجية المزارع. ففي كوريا الجنوبية، على سبيل المثال، تنامت انتاجية عمال المزارع بمعدلات مستديمة بلغت ٦ بالمائة في العام

طوال أكثر من عقدين. وفي معظم مثل هذه الحالات، قامت الحكومات بتشجيع التنمية الزراعية، ووفَّرت الأسواق التي تكافيء المزارعين الذين يستخدمون التكنولوجيات الجديدة.

والدول التي كانت أقل حظاً من النجاح هي، ربما تعريفاً، الدول التي لم تكن ناجحة إلى حد كبير في تحويل اقتصاداتها الريفية: فهي لا تنقل العمال بعيداً عن الزراعة إلا ببطء، بل إنها قد تعاني من هبوط في الانتاجية بالنسبة للعامل الواحد، كما فعلت الهند في الأعوام من ١٩٦٠ حتى ١٩٨٠ قبل إدخال الإصلاحات السوقية.

وفي حين نجحت بعض المجتمعات الريفية من الهروب من الفقر، [٢٥] فإن أكثر من بليون إنسان يعيشون في فقر ريفي اليوم هم عاجزون عن رفع انتاجيتهم، وقد يظلُّوا عاجزين عن فعل ذلك بسبب عجز تلك المجتمعات عن استيعاب المزيد من الأعداد. [٢٦] ورفع إنتاجية العمالة الزراعية في بيئة من قوة عمل زراعية تتنامى بأكثر من اثنين بالمائة سنوياً قد يكون عملاً لا يمكن التغلب عليه، وبخاصة على مدى فترة زمنه طويلة. وحتى اليوم، على أية حال، لم يكن هناك سوى القليل من الدراسات التحليلية لتفاعل عدد السكان مع قوة العمل في حالات الندرة المتطرفة المتزايدة حتى يمكن إصدار حكم في مثل هذه القضايا.

وفي الكثير من الدول، أدت الأسواق سيئة التطوير والسياسات الحكومية الخرقاء إلى الركود وغياب التقدم التقني في الزراعة. فمن ناحية، فإن الابتكارات المدارة من قبل المزارعين التي من شأنها رفع إنتاجية العمال عن طريق ادخال الآلات، غير محتملة مالم تجعل ندرة العمالة والأجور المرتفعة مثل هذه الآلات جذابة في عيون أصحاب المزارع. كذلك، كلما كان نمو معدلات السكان أسرع، كلما زاد تأخر بداية ندرة العمل في القطاع الزراعي، وبالتالي كلما زاد تأخر الابتكارات التي تقوم على المزارعين التي من شأنها رفع إنتاجية العمل. [٢٧] ومن ناحية أخرى، من غير المحتمل تبني ابتكارات الثورة الخضراء الكثيفة في استخدام العمال بدون دعم حكومي على شكل بنية تحتية وأسعار سوقية للمدخلات والمخرجات التي تحفز على استجابات العمال المفضَّلة.

وقد يكون من الأكثر أهمية مما كان في الماضي تسريع خطو التغير التقني في الزراعة. ولا يمكن للابتكار أن يحدث بصورة رئيسية إلا حينما تستطيع المخرجات أن تنمو لتصبح

أسواق تصديرية موسَّعة وحيثما توفِّر الحكومات بيئة قادرة على حفز الابتكارات العمالية وتبني سلالات محاصيل جديدة، ومدخلات مكمِّلة، وأنظمة لإدارة المزارع. وبدون ذلك، فإن القدرة على التعامل مع النمو السكاني السريع سوف تصاب بالشلل، والبلسم الذي تقدمه التكنولوجيا سيتحول بصورة مؤلمة إلى مجرَّد سراب.

النجاحات (وأشكال الفشل) الحديثة في مرحلة التحول

لا يوجد هناك حاجز مالثوسي حتمي يقف في وجه التقدم الاقتصادي. فبعض أكثر دول العالم سكاناً وذات نسبة المواليد العالية مرَّت بمعدلات عالية من النمو في دخل الفرد الواحد في العقود الأخيرة، وقد يصبح لهذه الدول في يوم من الأيام مستوى المعيشة الذي تحظى به الدول المتقدمة اليوم. فقد حقَّقت الصين والهند وباكستان وأندونيسيا وتايلند وكوريا، وكلها دول يزيد عدد سكان الواحدة منها عن ٥٠ مليون، معدلات نمو اقتصادي تزيد على ٢,٣ بالمائة بالنسبة للفرد الواحد سنوياً خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٩١، وهي معدلات تساوي متوسط الدول المتقدمة في نفس الفترة. [٢٨] ولكن الكثير من الدول ذات الدخل المنخفض تخلَّفت حتى أكثر وأكثر، وكثير من الدول ذات الدخل المتوسط في أمريكا اللاتينية مرَّت خلال عقد من الزمان الضائع بالنسبة لنصيب الفرد الواحد من تدني إجمالي الناتج القومي في الثمانينات. وبصورة عامة، تزايد عدد الناس الذين يعيشون في الفقر بحوالي ٢ بالمائة في السنة في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، وهي نفس معدل عدد السكان. [٢٩] وعلى الرغم من نجاحات بعض الدول الكبيرة، يظل من المعقول التساؤل فيما إذا كان قد حصل التحول إلى التنمية المستديمة في الكثير من الدول الأصغر، وبخاصة في دول جنوب الصحراء الإفريقية.

والصلات الاقتصادية الكبرى بين النمو السكاني السريع والتنمية الاقتصادية هي صلات شائكة وتتوقَّف على تطوُّر الأسواق والمؤسسات والسياسات الحكومية التي تسهِّل ذلك –وكلها يمكن أن تؤثر بصورة دراماتيكية على كيفية قيام المجتمعات بالتكيُّف مع النمو السكاني. ولم تعد المخاوف حول عدد السكان بحاجة إلى تبرير على أساس التطبيق الجاهل لقانون تقلُّص العائدات. فقد تحوَّلت أرضية النقاش إلى الاهتمام بالفقر، ورفاهية قطاعات

خاصة من السكان، وبخاصة الصحة الانجابية للمرأة وقدرتِها على تحديد خياراتها. ويمثل هذا التركيز على رفاهية الفرد عودة للاهتمامات التقليدية التي أبداها مالثوس، الذي أكَّد على العواقب التوزيعية لنمو السكان السريع. وفي الوضع المعاصر، يمكن لفشل السوق وما يرتبط به من عزل ريفي وانتاجية منخفضة، أن يؤدي إلى المزيد من المواليد ونسبة المواليد الأعلى التي ستكون هي الحالية المثالية للمجتمع لأن الوالدين يستخدمون أطفالهم كوسيلة للأمن في الشيخوخة أو كعمالة رخيصة.

و «المصائد» التي تعترض الطريق كثيرة جداً. فتفاضليات المواليد في المناطق الريفية يمكن أن تؤدي إلى تفاقم اللامساواة في الدخل. فالفقراء يزيدون من تكرار مرَّات توالدهم ويظل المزيد من أطفالهم على قيد الحياة، نظراً لتدني نسبة وفيات الأطفال الرضَّع، أكثر مما لدى الجماعات ذات الدخل الأعلى. وتتسع الفجوات بين الأغنياء والفقراء نظراً لعجز الفقراء عن الاستثمار في رأس المال البشري. والهروب من هذه المصائد يتطلَّب حلولاً مؤسساتيَة تتميَّز بالأسواق المتطورة المتكاملة والسياسات الحكومية التي تسهِّل قيام ذلك.

وإذا استمر الجدل السكاني في التركيز على المدى القصير، أو حدَّ من الاهتمام بحيث يقتصر على مجرَّد عامل أو عاملين، فسيظل ينتهي إلى تقييمات غير متوازنة وغير مجدية. والموضوعات الموسَّعة التي نجدها بين صفحات هذا الكتاب ـ طريقة العمل لكلٍّ من النظرية التعديلية وللنقاشات التاريخية ـ ستساعد على الجسر على هذه الهوة.

لقد تخلَّى مالثوس عن النظرية المالثوسية في الطبعة المعدَّلة لعام ١٨٠٣ لمقالته حول السكان وأدخل نقاطاً إيجابية للمراجعة – الملاحظة القائلة إن الناس يستطيعون ويقومون بتحديد نسبة المواليد في وقت مناسب قبل الوصول إلى نقطة المجاعة. ولكنَّه لم يتخلَّ عن شكوكه القائلة ان المزيد من الناس قد يولِّدون المزيد من البؤس، ربما لأن الاستعارة الحسابية الهندسية التي استخدمها كانت مضلِّلة جداً. ولا زال التناقض في ذهن مالثوس يواجه الكثيرين من المحللين وصنَّاع السياسات في المجال السكاني، أولئك الذين لا تجد مشاعرهم وانطباعاتهم وتأكيداتهم الشخصية حول الآثار السلبية للنمو السكاني السريع دعماً عند اللجوء إلى الفحص المتأني للحقائق. وقيام أنصار النظرية التعديلية بتحويل الاهتمام بعيداً عن

النمو السكاني السريع إلى عوامل من مثل فشل الأسواق والسياسات الحكومية الخاطئة يسلِّط الأضواء على وجهة نظر الكثيرين من علماء الاقتصاد القائلة بأن هذه العوامل الأخرى قد تكون أكثر أهمية وأكثر عرضة للتغيير مما سيكون عليه الجهد الرامي لإبطاء النمو السكاني. ومع ذلك، هناك جيوب فقرٍ كثيرة، وبخاصة بين البليون تقريباً من العمال الريفيين ذوي الانتاجية المنخفضة، وهو خمس ليس بالقليل من سكان العالم، حيث لا زالت نسبة المواليد العالية والنمو السكاني مستمرة في التفاعل مع السياسات السيئة لإعطاء بيئة تمتاز بالتوقعات المنخفضة من التغير الاقتصادي. ومثل هذه البيئات، قد يكون أمام الجهود الرامية لإبطاء النمو السكاني، على ما تواجهه هذه الجهود من صعوبات، فرصة لقيادة الهروب من الفقر لا تقل عن الفرص التي قد تقدمها السياسات الأخرى. وقد يجد أصحاب النظرية التحذيرية وأصحاب النظرية التعديلية أرضا للاتفاق على أساس أنه في مثل هذه الظروف، يمكن لكل من النمو السكاني الأبطأ والسياسات الحكومية المشجِّعة للأسواق أن يسهم في تحقيق أهداف التنمية.

Notes

[1] This literature is summarized in Nancy Birdsall, "Economic Approaches to Population Growth and Development," in Hollis B. Chenery and T. N. Srinivasan (eds.), *Handbook of Development Economics* (Amsterdam: Elsevier Science Publications, 1988), pp. 477-542; Robert H. Cassen, "Population and Development: A Survey," *World Development*, Vol. 4, No. 10 and 11 (1976), pp. 785-830; Robert H. Cassen, "Economic Implications of Demographic Change," *Transactions of the Royal Society of Tropical Medicine and Hygiene*, Vol. 87 (1993), pp. SI13-18; Allen C. Kelley, "Economic Consequences of Population Change in the Third World," *Journal of Economic Literature*, Vol. 36 (1988), pp. 1685-1728; National Research Council, *Population Growth and Economic Development: Policy Questions* (Washington, DC: National Academy Press, 1986); Geoffrey McNicoll, "Consequences of Rapid Population Growth: An Overview and Assessment," *Population and Development Review*, Vol. 10, No. 2 (1984), pp. 177-240; T. N. Srinivasan, "Population Growth and Economic Development," *Journal of Policy Modeling*, Vol. 10, No. 1 (1988), pp. 7-28; and World Bank, *World Development Report 1984* (New York: Oxford University Press, 1984).

[2] Thomas R. Malthus, *First Essay on Population* (London, 1798).

[3] Allen C. Kelley, "Revisionism Revisited: An Essay on the Population Debate in Historical Perspective," in Rolf Ohlsson (ed.), *Population, Development and Welfare: The Nobel Jubilee Symposium in Economics* (Berlin: Springer-Verlag, forthcoming).

[4] United Nations, *The Determinants and Consequences of Population Trends*, Department of Social Affairs, Population Division, Population Studies No. 17 (New York: United Nations, 1953); United Nations, *The Determinants and Consequences of Population Trends*, Department of Social Affairs, Population Studies No. 50, Vols. 1 and 2 (New York: United Nations, 1973); National Academy of Sciences, *Rapid Population Growth: Consequences and Policy Implications*, Vols. 1 and 2 (Baltimore, MD: Johns Hopkins Press for the National Academy of Sciences, 1971); and National Research Council, *Population Growth and Economic Development: Policy Questions* (Washington, DC: National Academy Press, 1986).

[5] U.N. 1953, ibid., p. 181.

[6] U.N. 1953, ibid., pp. 137 and 237.

[7] The author interviewed the living participants in the study, including staff at the NAS, and consulted hundreds of pages of memoranda, letters, and various drafts of key papers, including the executive summary. The research benefited significantly from the assistance of Professor George Stolnitz. For a summary, see footnote 19 in Allen C. Kelley, op. cit.

[8] National Research Council, op. cit., p. 90.

[9] Julian Simon, *The Ultimate Resource* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1981).

[10] Of course, markets are largely ineffective in the cases of public goods and externalities; in such cases, governmental allocations and regulation provide one (but not the only) mechanism for modifying resource allocations.

[11] Nathan Keyfitz, "Population and Development Within the Ecosphere: One View of the Literature," *Population Index*, Vol. 57, No. 1 (1991), p. 3.

[12] William McGreevey, "Economic Aspects of Historical Demographic Change," World Bank Staff Working Paper 685 (Washington, DC: World Bank, 1985), pp. 79-81.

[13] Paul Bairoch, *Cities and Economic Development from the Dawn of History to the Present*, Christopher Braider (trans.), (Chicago: University of Chicago Press, 1991), pp. 494-495.

[14] T.R. Malthus, op. cit., p. 14.

[15] Ronald Demos Lee, "A Historical Perspective on Economic Aspects of the Population Explosion: The Case of Preindustrial England," in Richard A. Easterlin (ed.), *Population and Economic Change in Developing Countries* (Chicago: University of Chicago Press, 1980), pp. 517-557 and 563-566. See also World Bank, *World Development Report 1984* (New York: Oxford University Press, 1984), p. 57. This work summarizes the evidence.

[16] David Weir, "A Historical Perspective on the Economic Consequences of Rapid Population Growth," *Consequences of Rapid Population Growth in Developing Countries* (New York: Taylor and Francis, 1991), p. 61.

[17] H.J. Habakkuk and M.M. Postan, *The Cambridge Economic History of Europe, Vol. 6, The Industrial Revolutions and After: Incomes, Population and Technological Change*, 2 parts (Cambridge: Cambridge University Press, 1965), pp. 1-59.

[18] Allen C. Kelley and J.G. Williamson, "General Equilibrium Analysis of Agricultural Development: The Case of Meiji Japan," in Lloyd Reynolds (ed.), *Agricultural Development and Theory*, (New Haven: Yale University Press, 1974).

[19] Weir, op. cit., p. 55.

[20] Ibid., pp. 57-58.

[21] Simon Kuznets, *Modern Economic Growth: Rate, Structure and Spread* (New-Haven: Yale University Press, 1966).

[22] William McGreevey, "Economic Aspects of Historical Demographic Change," World Bank Staff Working Paper 685 (Washington, DC: World Bank, 1985), p. 31, summarizes evidence from several sources.

[23] World Bank, *World Development Report 1984* (New York: Oxford University Press, 1984).

[24] Ismail Sirageldin, "The Population Dynamic Basis for Sustainable Egyptian Agricultural Development," The Johns Hopkins University, Department of Economics, 1992, mimeo.

[25] Ester Boserup, *The Conditions of Agricultural Growth: The Economics of Agrarian Change Under Population Pressure* (Chicago: Aldine, 1965); and Ester Boserup, *Population and Technological Change: A Study of Long-term Trends* (Chicago: The University of Chicago Press, 1981).

[26] Partha Dasgupta, "An Enquiry into Well-Being and Destitution," *The Population Problem*, Ch. 12 (Oxford: Clarendon Press, 1993).

[27] Teresa Ho reports evidence of labor-productivity decline even at very low intensities of use in Sub-Saharan African agriculture. "Increased farming intensity apparently leads to reduced labor productivity in the absence of a change in technique; The loss in productivity can be reversed by a shift from the hoe to the plow or tractor." Teresa Ho, "Population Growth and Agricultural Productivity in Sub-Saharan Africa," in Ted Davis (ed.), *Proceedings of the Fifth Agriculture Sector Symposium*, (Washington, DC: World Bank, 1985), p. 103. But these innovations have to be induced by labor scarcity.

[28] World Bank, *World Development Report 1993* (New York: Oxford University Press, 1993), Table 1.

[29] S.G. Datt Chen and M. Ravaillion, "Is Poverty Increasing in the Developing World?" WPS1146 (Washington, DC: World Bank, 1993).